خلال الاحتفال بيوم الموئل العالمي وورشة عمل «التخطيط من أجل المستقبل للمدن العربية»

صفر: الخطة الخمسية تحتوي على إنشاء أكثر من 700 كيلو متر طرق استراتيجية حديثة

| كتب مشعل السلامة |

كشف وزير الاشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية الدكتور فاضل صفر عن احتواء الخطة الخمسية لعدة مشاريع اهمها إنشاء اكثر من 700 كيلو متر طرق استراتيجية حديثة تربط المنافذ الحدودية ومراكز الخدمات وتجمع السكان والموانئ والمطارات ومناطق النمو الاقتصادي، مشيرا الى أن الخطة الخمسية احتوت ايضا على مشاريع عملاقة لتطوير خدمات النقل العام مثل مشروع السكك الحديد ومترو الانفاق.

وقال صفر خلال الاحتفال بيوم الموئل العالمي، وهو يوم الاحتفاء بالمدن والمستوطنات البشرية، وورشة عمل التخطيط من اجل المستقبل للمدن العربية «اولينا اهتماما كبيرا لحل القضية الإسكانية بطرق غير تقليدية، وعلمية في ظل ندرة مساحات الاراضي وعدم كفاية المتوافر منها وكثرة المواطنين المسجلين في قوائم الانتظار».

وأضاف الوزير الدكتور صفر ان «اهمية المدن برزت خلال القرن التاسع عشر الميلادي بعد ظهور عصر الصناعة الذي ألقى بظلالة على كافة مرافق الحياة، حيث حدثت قفزات هائلة في المناطق الحضرية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، رافقها طلب عال على الخدمات»، مشيرا الى أنه استنادا لاحصائيات الأمم المتحدة فان اكثر من 50 في المئة من سكان العالم الان يسكنون المدن للمرة الاولى بالتاريخ، وان اعداد «الميكاستي» او المدن التي يبلغ عدد سكانها اكثر من 10 ملايين نسمة اخذ بالازدياد، ويتوقع لمعدلات النمو هذه أن تستمر خلال السنوات المقبلة حيث تشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن 80 في المئة من النمو خلال العشر سنوات المقبلة سيكون من نصيب مدن الدول النامية، وبذلك فقد احتل قطاع المدن بين 50 - 70 في المئة من الناتج الوطني الاجمالي واصبح تقدم الدول يقاس بمدى قدرتها على إدارة شؤون المدن بشكل كفوء لتوفير الخدمات وتلبية احتياجات المجتمع، مؤكدا على ان المدن عادة تمثل نظاما معقدا يختلف في مميزاته الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والمالية وفي مشاكله ومتطلباته، حسب بيئة المدينة وظروفها وموقعها ونظامها السياسي.

واشار صفر الى ان التحدي الذي يواجهنا في الكويت هو كيفية الموازنة بين «الطلب» او النمو العالي في اعداد السكان والمركبات ورخص القيادة والمركبات الثقيلة والمؤشرات الاقتصادية والتجارة الاقليمية واستعمال الاراضي، وكفاءة «المعروض» من خدمات وبنى تحتية ومساكن ومواقف للمركبات وغيرها، لغرض تهيئة البيئة الحضرية التي تلبي احتياجات المجتمع وخطط الدولة لتحويل البلاد الى مركز مالي وتجاري عالمي استنادا لتوجيهات صاحب السمو امير البلاد، مشيرا الى ان موضوع تخطيط المدن احتل اولوية مهمة لغرض تعزيز الاستعمال الامثل للاراضي في بلد محدود المساحة كالكويت.

وقال «قمنا باعداد المخطط الهيكلي الثالث للدولة الذي تم إصداره بموجب المرسوم الأميري 255 عام 2008 والذي يمثل خطوة متميزة لتحقيق السياسات العامة للتطوير العمراني بالتكامل بين البنية التحتية والاحتياجات، ويهدف الى وضع المعايير التخطيطية لتطوير المناطق من حيث المرافق العامة والنقل والنمو المتوقع للسكان الذي سوف يزداد من 3.5 مليون نسمة الى اكثر من 6 ملايين نسمة خلال العشر سنوات المقبلة، والمخطط الان يمثل أساسا قابلا للتطور لخدمة برامج الدولة المستقبلية وتعزيز التخطيط الاستراتيجي وتوفير دليل لمؤسسات الدولة يساعد في تنظيم استعمال الموارد بشكل فعال ويحد من تشابك الاختصاصات، اضافة الى ان التحدي الآخر الذي يواجه متخذي القرار هو أن عدد المركبات قد تجاوز 1.5 مليون مركبة مسجلا زيادة بنسبة 76 في المئة بين عام 2000 و2008».

وبين صفر ان عملية نقل الافراد والبضائع تشكل العمود الفقري لديمومة وتطور المجتمع فان اهتمام متخذي القرار يتمحور حاليا حول الآثار السلبية المباشرة الناتجة عن الحركة المرورية من ازدحام يهدر الوقت وحوادث تربك الحياة الاجتماعية وتكلفة اقتصادية وتلوث بيئي، حيث تشير الدراسات الى ان كلفة المشكل المرورية في الكويت قد تصل الى اكثر من 27 مليار دينار خلال العشر سنوات المقبلة اذا لم تعالج هذه المشاكل.

ولفت صفر إلى ان برنامج عمل الحكومة الحالي احتوى على تنفيذ خطة اسكانية طموحة خلال 2009 - 2013 لانجاز الاف الوحدات السكنية في 6 مدن جديدة، وتحوي الخطة استراتيجيات جديدة للتنفيذ منها إشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع وتنويع وتنمية الموارد المالية وتوفير المزيد من الأراضي الصالحة والخالية من العوائق وتقليص أعداد طلبات الرعاية السكنية وتوفير بدائل سكنية جديدة.

وأضاف «قامت وزارة الأشغال العامة والشؤون البلدية، بصفتها شريكا رئيسيا ضمن مشروع الاستراتيجية الوطنية للمرور وقطاع النقل (2009-2019) في الكويت، بدعم جهود وزارة الداخلية لتنفيذ هذا المشروع الوطني من خلال توفير الاقتراحات والحلول الهندسية اللازمة، حيث يهدف مشروع الاستراتيجية الوطنية إلى خلق قطاع نقل مستدام ذي سلامة عالية يعزز مفهوم الإدارة الذكية ومعالجة موضوع نقص الخبرات الوطنية والبحوث العلمية وتطوير الوعي المروري وتبني منظومة فعالة لمراقبة كفاءة التنفيذ»، منوها الى ان مشروع الاستراتيجية يهدف الى تطوير الامكانيات المؤسسية للجهات ذات العلاقة وخاصة الإدارة العامة للمرور، وتأسيس «الهيئة الوطنية للطرق والنقل» التي سوف تحدث قفزة نوعية بالنسبة لكفاءة القطاع وتعظيم الاستعمال الأمثل لإمكانات الدولة والحد من التكلفة السلبية للمشاكل المرورية، والربط بين الانفاق الحكومي وأولويات التنمية.

ونوه صفر الى ان الاستراتيجية «لاقت دعما كبيرا من قبل مجلس الوزراء وخاصة قرارات المجلس في اكتوبر 2008 وفي يوليو 2009 بشان اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للتنفيذ وشمول الاستراتيجية في برنامج عمل الحكومة، لذلك فان النمو الذي تشهده الدولة وتطور العلاقات التجارية مع الدول الخليجية ودول المنطقة والمتغيرات التي تشهدها أسواق المال عالميا جميعها تتطلب توجها غير استثنائي في تخطيط المدن بشكل فعال وزيادة الطاقة الاستيعابية لشبكات الطرق والنقل وتوفير الخدمات والحد من المشاكل المرورية»، مشيرا الى ان العمل على تبني نظام تخطيط مستدام وتنفيذ المشاريع الجديدة بدقة ومواصفات عالية وجودة في التنفيذ يحتاج لايجاد مناخ استثماري جاذب يقوم على تنويع مصادر الدخل الوطني وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي، ويعزز الدور الإقليمي الذي يمكن أن تلعبه الكويت نظرا لما تتمتع به من موقع استراتيجي.

واختتم صفر حديثة بأن «التحدي الكبير الذي يواجه مخططي المدن وقطاع النقل ومتخذي القرار حول العالم حاليا يختلف كثيرا عما كان في السابق وسوف يكون مختلفا في المستقبل، وذلك يتطلب استحداث مفاهيم غير تقليدية تشمل تبني استراتيجيات شاملة لتنمية المدن تشمل جميع القطاعات، واستحداث هيكل مؤسسي كفوء وإدارة فعالة وخطط تنمية بشرية مستدامة لتطوير الكوادر الوطنية، وتعظيم دور القطاع الخاص ليحتل مركزا فاعلا في تنفيذ خطط التنمية، وتفعيل مشاريع الحكومة الالكترونية لتسهيل حصول المواطنين على المعلومات، ووضع الخطط للحد من حوادث الطرق والازدحام من خلال تبني نظام «إدارة الطلب على النقل» وتطوير خدمات النقل الجماعي وانشاء نظام مواقف ذكية، نظرا لصعوبة التمدد في بناء شبكات الطرق واستعمالات الاراضي الى مالانهاية، وتفعيل قانون المرور واستحداث نظم المعلومات والبحوث وتقييم مناطق الاختناقات المرورية ونقاط حوادث الطرق المتكررة وتطبيق حلول ناجحة للحد من المشاكل البيئية، وتحديث المخطط الهيكلي واساليب تخطيط المدن بشكل مستمر».

وألقى كلمة الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور عادل الوقيان بالإنابة عنه الأمين العام المساعد لشؤون المجلس يحيى العقيلي حيث قال «لابد لنا جميعا ونحن نحتفل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بيوم الموئل العالمي أن نستذكر التزاماتنا نحو أجيالنا القادمة، ونخطط لهم ولمستقبلنا الحضري».

وأضاف ان «اختيار عنوان احتفالية اليوم قد جاء موفقا ومتواكبا مع تزايد التحديات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين والتي تتطلب منا مراجعة أدوات وآليات التخطيط المستخدمة طوال الحقبة الماضية»، مؤكدا انه قد تواجه المدن في شتى بقاع العالم بصفة عامة وفي مدننا العربية بصفة خاصة تحديات كثيرة ويتولد داخلها أيضا فرص كثيرة، وعلينا أن نخطط معا ونعمل كفريق واحد كل في مجال عمله لمواجهة التحديات وحسن استخدام الفرص، وان المشاركة في التخطيط بين كافة الجهات الفاعلة في المدن هو السبيل لضمان نتائج إيجابية للمخرجات التخطيطية ولتحقيق أكبر قدر من عوائد التنمية، والتخطيط الجيد وحده أيضا غير كاف، ويتطلب إدارة جيدة تتعامل مع تنفيذ المخططات بحرفية وتتبنى أدوات فعالة لمتابعة وتقييم تنفيذ المخططات، وهذا كله يحتاج إلى برامج مستمرة لتنمية القدرات وتطوير المهارات في التخطيط والإدارة.

وبين ان «التحديات التي تواجهها مدننا وهي على سبيل المثال التغيرات المناخية، وتوفير الخدمات الجيدة وغير المكلفة والطرق الجيدة وضمان الأمن والأمان والسلامة للمجتمع، وتوفير فرص العمل الملائمة لهي من التحديات التي تتطلب تكاتف كافة الجهات في منظومة تخطيطية استراتيجية، وذلك حتى نضمن مستقبل حضري أفضل لشبابنا وأبنائنا».

وبدوره اعرب الامين العام المساعد لمنظمة المدن العربية احمد العدساني عن سعادته باحتضان مكتب الامم المتحدة لبرنامج المستوطنات البشرية في الكويت لمؤتمر يوم الموئل العالمي تحت شعار التخطيط لمستقبلنا الحضري، وقال «نحن لانأتي بجديد حين نقرر ان المدن باتت تشكل المحرك الاساسي للتنمية وانها اصبحت القاعدة للتخطيط البشري والبيئي»، مبينا ان هناك اراء كثيرة يتم تداولها بين المهتمين بقضايا المدن والمستوطنات البشرية حول التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسكانية المحلية ودورها ببناء المدن الذكية والمستقبلية واهمية التخطيط الاستراتيجي من اجل زيادة الفرص الاستثمارية والتنافسية للمدن.

ومن جانب اخر قال القائم بأعمال الممثل المقيم للامم المتحدة في الكويت صلاح بورجيني ان «تقرير البرنامج الانمائي لسنة 2009 بين ان العلاقة بين الضغوط على الموارد والاستدامة البيئية وامن الانسان في البلدان العربية ذات اهمية قصوى، ومشيرا الى ان هناك تحديات هائلة تهدد سكان المنطقة العربية على مستوى البقاء والغذاء والخدمات الصحية وغيرها، ولقد اظهرت سلسلة الدراسات التي يرعاها برنامج الامم المتحدة الانمائي ان النظام العالمي الذي اعقب الانتهاء من الحرب الباردة كان حافلا بالمشاكل، حيث تضاعفت خلاله التحديات التي تواجه الدول السياسية وقد اصبحت المشاكل الناتجة عن الحركة المرورية في الكويت من ازدحام وحوادث وكلفة اقتصادية وإنسانية من التحديات الكبرى التي تتطلب التعامل معها بجدية، مضيفا ان من هنا كان لزاما علينا في الكويت أن نتصدى لهذه المشكلة قبل أن تصل إلى مستويات خانقة تؤثر مباشرة على الإنتاج وتساهم سلبا في التدهور البيئي والمادي للمجتمع، وأضحت الدعوة إلى معالجة هذه المشكلة ملحة خاصة بعد تبني الدولة للرؤية الاستراتيجية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي والتي دعى اليها صاحب السمو أمير البلاد في أكثر من مناسبة.

وبين ان الكويت بلد محدود المساحة مماثل لبلدان مثل سنغافورة وهونغ كونغ ويشغل فيه السكان البالغ عددهم اكثر من 3.5 مليون نسمة، 8 في المئة من المساحة الكلية للدولة، وتبلغ اطوال الطرق في الكويت 6000 كيلو متر لاستقبال حوالي 1.5 مليون سيارة مسجلة، وهناك أكثر من مليون و400 شخص و 314 ألف طالب يتنقلون إلى أعمالهم ومدارسهم يوميا في هذه المساحة المحدودة، وتتميز الكويت بالاستعمال العالي لمركبات النقل الخاصة وبنسبة 85 في المئة مقارنة بلندن 61 في المئة والقاهرة 25 في المئة وبانكوك 62 في المئة وطوكيو 28 في المئة، وهناك حوالي 60 ألف حادث مروري يسجل في دوائر الشرطة سنويا، وقد بلغت وفيات حوادث الطرق 410 وفيات عام 2008 مسجلة انخفاضا عن وفيات 2007 التي بلغت 447 ووفيات عام 2006 التي بلغت 460 وفاة.

وقال «لذلك فاننا نواجه تحديا كبيرا ومستمرا، ولغرض مواجهة الطلب المتزايد على نقل الافراد والبضائع وما يصاحبه من ازدحام وحوادث فقد عزمت الحكومة على وضع استراتيجية وطنية شاملة وطويلة المدى للمرور وقطاع النقل في الكويت (2009-2019) معززة ببرنامج تنفيذي وزمني تحدد فيه واجبات الوزارات والجهات المعنية وتتضمن آلية لمتابعة وتقييم تنفيذ هذه الاستراتيجية، تحت مظلة إطار التعاون الفني بين حكومة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد قمنا بالمباشرة بإعدادها عام 2008 بمساعدة خبير عالمي وبالتعاون مع الجهات المعنية».

واشار الي ان الاستراتيجية الوطنية تمثل مشروعا متكاملا تم اعداد محاوره استنادا لقرارات الأمم المتحدة والتجارب العالمية الناجحة، وتهدف الى اعادة هيكلة المؤسسات المعنية بالمرور والنقل وتطوير امكاناتها المادية وتدريب الكوادر الوطنية لتتمكن من إدارة القطاع بكفاءة عالية، وتطوير نظم تخطيط المدن واستعمالات الاراضي ومواقع المدن الحديثة وخدمات مواقف المركبات، وتطوير شبكات الطرق وخدمات النقل العام والطوارئ، وتطوير نظم المعلومات والبحوث والتنبؤات المستقبلية، وربط عمليات المرور وخدمات النقل بالخطط التنموية للدولة، وتقليل حوادث الطرق والازدحام المروري وتلوث البيئة، وتبني نظام «إدارة الطلب على النقل» لخلق قطاع نقل يلبي احتياجات الطلب المتزايد على نقل الافراد والبضائع واستعمالات الاراضي والحد من الاستعمال غير الضروري للمركبات الخاصة.

وأكد على انه تم توفير الدعم المطلق لهذه الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء، والذى تمثل بقرار المجلس رقم 532 في يناير 2009 بشان الاسراع بالتنفيذ، وقد تلقينا الدعم ايضا من نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الاسكان والتنمية ووزير الداخلية ووكيل وزارة الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للمرور، وكان لدعم وزير الأشغال العامة والشؤون البلدية الأثر الكبير في تجاوز الكثير من المعوقات وانجاح المشروع حيث كان دعمه نموذجا متميزا للتنسيق المؤسسي.

وأضاف ان «من اهم نتائج مشروع الاستراتيجية هي تحديد رؤية واضحة للمرور وقطاع النقل في الدولة خلال العشر سنوات المقبلة وبعدها، والمباشرة باجراءات تأسيس الهيئة العامة للطرق والنقل لتقوم بالتخطيط والتنفيذ وإدارة مكونات القطاع لتعزيز الاستعمال الامثل لامكانات الدولة، وتطوير امكانات الإدارة العامة للمرور والجهات ذات العلاقة، وتطوير نظم المعلومات الهندسية والقانونية والجغرافية وتدريب الكوادر ومعالجة نقاط الحوادث المتكررة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وقد تم تكليف إدارة الفتوى والتشريع ووزارة الداخلية من قبل مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون الهيئة الوطنية للطرق والنقل بالتعاون مع الجهات المعنية.

وخاصة البلدان النامية».

واوضح ان الانسان هو الركيزة الاساسية للتنمية البشرية ويهتم امن الانسان زيادة على معنى التنمية البشرية بتمكين الشعوب من احتواء وتجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم، مضيفا ان نسبة السكان العرب من الحضر سترتفع من 38 في المئة لسنة 1970 الى 55 في المئة في 2005 وتتجاوز 60 في المئة في 2020 وستهدد المنطقة مخاطر التصحر نتيجة عوامل مختلفة من بينها النشاطات البشرية.

من جانبه، القى العقيد ناصر العنزي كلمة بالنيابة عن اللواء محمود الدوسري حيث اكد على ان هذا الاجتماع المنعقد تحت شعار «التخطيط من اجل المستقبل في المدن العربية» في وقت تشهد فيه جميع الدول تحديا بالنسبة للمدن والمستوطنات البشرية يتطلب تخطيطا علميا شاملا لتحقيق غايات التنمية المستدامة وقد سعى الإنسان منذ النشأة الأولى إلى تكوين الجماعات البشرية التي تطورت في شكل مستوطنات صغيرة، ثم اصبحت بعد ذلك مدنا باحجام مختلفة، احتلت مواقعها كمراكز حضرية واقتصادية وصناعية واجتماعية وعمرانية وسياسية.

وقال «مع تزايد اعداد السكان والنمو الاقتصادي وبدء عصر الصناعة حدثت توسعات هائلة في الحدود الجغرافية لهذه المدن وتبدلت فيها انماط النشاطات المختلفة وحياة البشر»، مبينا انه قد اصبحت المدينة اليوم كالحاضنة الكبيرة الذي تنظم حياة السكان بما يتناسب مع التبدلات التي طرأت على الجوانب الاقتصادية والتخطيط والقوى العاملة وأساليب الإدارة والنمط الحضاري الذي طورته التكنولوجيا الحديثة وغيرها.

واضاف ان «هذا التطور الكبير في مدن اليوم جاء بمشكلات كبيرة قد لاتخلو منها اي مدينة لكنها تختلف فقط في طبيعة وحجم كل مدينة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية واعداد السكان وشبكات النقل واعداد المركبات والطاقة الاستيعابية واستخدامات الأراضي والنظم

المتحدثون في الاحتفال (تصوير علي السالم)

جانب من الحضور

○ أحمد العدساني: المدن باتت تشكل المحرك الأساسي للتنمية وأصبحت القاعدة للتخطيط البشري والبيئي

○ صلاح بورجيني: تحديات هائلة تهدد سكان المنطقة العربية على مستوى البقاء والغذاء والخدمات الصحية

○ العقيد ناصر العنزي: الاستراتيجية الوطنية تمثل مشروعا متكاملا وتهدف الى اعادة هيكلة المؤسسات المعنية بالمرور والنقل

○ كلفة المشاكل المرورية في الكويت قد تصل إلى أكثر من 27 مليار دينار خلال الـ 10 سنوات المقبلة

○ برنامج عمل الحكومة الحالي احتوى على تنفيذ خطة اسكانية طموحة خلال 2009 - 2013 لإنجاز آلاف الوحدات في 6 مدن جديدة

○ يحيى العقيلي: التغيرات المناخية وتوفير الخدمات الجيدة وغير المكلفة والطرق الجيدة... من التحديات التي تواجهها مدننا

التوصيات

كونا- دعت ورشة العمل في ختام اعمالها أمس الى انشاء مراصد حضرية على مستوى المدن تربط بين جهات التنمية والتخطيط والبحوث وتخلق شراكة متواصلة بينهم.

وعدد رئيس مكتب الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في الكويت الدكتور طارق الشيخ في كلمة له التوصيات قائلا ان «الورشة دعت الى اشراك فئات المجتمع كافة وخاصة الشباب في العملية التخطيطية وتهيئة الظروف الموائمة تشريعيا واعلاميا لخلق بيئة تخطيطية تشاركية والاخذ بعين الاعتبار البعد الامني وتحقيق الأمان داخل المدن من خلال تخطيط برامج لاشراك الشباب وجعل دورهم فاعلا من خلال برامج مدن آمنة».

وأضاف ان «المشاركين في الورشة دعوا الى العمل على تفعيل دور المرأة والبناء على المكتسبات والعمل على تحديث المخططات بصفة دورية وذلك للتجاوب مع الظروف والمستجدات الحضرية والتوجهات التنموية».

واشار الى توصية الورشة بالاهتمام بدراسة التغيرات المناخية وتأثيرها في المدن والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية للممارسات المختلفة داخل المدن عند اعداد التخطيط للامدادات أو المدن الجديدة واختيار مواقعها.

وقال ان «النقل والمواصلات والاتصال عوامل تؤدي الى تخطيط وانشاء مدن ذكية مندمجة ومستدامة»، مشددا على ضرورة تبني استراتيجيات للنقل تقلل من تكاليف الممارسات الخاطئة وتشجع على استخدام وسائل نقل جماعي تقلل التلوث البيئي وتوفر الموارد.

واضاف ان «الورشة أوصت بالعمل على تطوير التعاون والتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في التخطيط للمستقبل، وبحثت التحديات التي تواجه التخطيط من اجل المستقبل»، مشيرا الى ان ابرزها تزايد الضغوط على المدن وتزايد معدلات الهجرة وزيادة التزاحم والسكن العشوائي والسكن غير الرسمي والضغط على وسائل المواصلات والطرق. واشار الى تحديات اخرى مثل تنامي معدلات الجريمة في بعض المدن نتيجة لتهميش دور الشباب وعدم اشراكهم بفاعلية في القرار التنموي والضغوط البيئية والتحديات الناتجة عن التغيرات المناخية وضعف التنسيق بين الجهات الكثيرة المسؤولة عن التخطيط للتنمية والمنفذين لها في بعض الحالات.

جمعية العمرية والرابية التعاونية

تنويه
ورد بالخطأ

بإعلان تشكيل مجلس إدارة جمعية العمرية والرابية التعاونية

المنشور يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/١٠/٤ بالصفحة الخامسة

اسم السيد/ عبدالله مطلق مبارك الرشيدي

رئيس مجلس الإدارة

والصحيح هو

السيد/ عبدالله مطلق مبارك قبيل الرشيدي

رئيس مجلس الإدارة بالتزكية

لذى اقتضى التنويه

مجلس الإدارة

بلدية الكويت

إدارة المناقصات والعقود

إعلان ٢٠٠٩/١٥٠

عن طرح الممارسة رقم ٢٠١٠/٢٠٠٩/٦

استئجار عدد (٢) سيارة صالون بدون سائق لبلدية الكويت

تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم ٢٠١٠/٢٠٠٩/٦ استئجار عدد (٢) سيارة صالون بدون سائق عن طريق الممارسة بالظرف المختوم مثبتا للشروط والمواصفات الواردة في وثائق الممارسة، فعلى الشركات والمؤسسات المختصة في المجال والراغبة في الدخول في الممارسة مراجعة بلدية الكويت إدارة المناقصات والعقود - مبنى البلدية الرئيسي - برج البلدية - الطابق العاشر للحصول على وثائق الممارسة مقابل مبلغ ٢٠/- دينار إفتط عشرون دينارا لا غير وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال.

توضع مظاريف العطاءات في الصندوق المخصص الموجود بإدارة المناقصات والعقود - مبنى البلدية الرئيسي - برج البلدية - الطابق العاشر في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٩/١٠/١٩ وهو آخر موعد لقبول العطاءات.

مدير عام البلدية